

دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية: دراسة تحديات
التنفيذ في الجهات الحكومية السعودية

The role of legal sanctions in enhancing the implementation of the
personal data protection system: A study of implementation challenges
in Saudi government agencies

إعداد الطالب/

عبدالله محمد عبدالله الأحمري

الرقم الجامعي ٢٥٢٠٠١٨٣٠

إشراف

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي: ٢٠٢٥

الله أكبر
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

المحتويات

المقدمة.....	٤
أولاً: مشكلة البحث.....	٥
ثانياً: تساؤلات البحث.....	٦
ثالثاً: هدف البحث:.....	٦
رابعاً: أهمية الموضوع.....	٧
خامساً: منهج البحث.....	٨
سادساً: حدود البحث.....	٨
سابعاً: الدراسات السابقة.....	٩
التعليق على الدراسات السابقة.....	١٣
ثامناً: خطة البحث.....	١٤
قائمة المصادر.....	١٦

المقدمة.

في ظل التحوّل الرقمي المتسارع الذي تشهده المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية، باتت حماية البيانات الشخصية أحد الركائز الأساسية التي تضمن ثقة الأفراد في التعاملات الرقمية، وتعرّز كفاءة الأداء الإداري والحوكمة الرقمية. وقد استجابت المملكة لهذا الواقع من خلال إصدار نظام حماية البيانات الشخصية بمقتضى المرسوم الملكي رقم (م/١٩) بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢١م، ثم تعديله بالمرسوم رقم (م/١٤٨) في ٢٧ مارس ٢٠٢٣م، ليصبح نافذاً اعتباراً من ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣م، مع فترة انتقالية امتدت حتى سبتمبر ٢٠٢٤م لدخول مرحلة التنفيذ بالكامل، وذلك في إطار حرص المملكة على مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال البيانات، والتي أصبحت تُعد مورداً استراتيجياً بالغ الأهمية، بل يطلق عليها "نقط القرن الحادي والعشرين". ويأتي هذا النظام كذلك متسقاً مع ما تشهده المملكة من تقدم كبير في مجال التحول الرقمي، حيث تُعد من الدول الرائدة في هذا المجال إقليمياً وعالمياً. فالنظام قد تضمّن مجموعة من المواد التي تُحدّد العقوبات الرادعة لمخالفة أحكامه، حيث نصّت المادة (٣٥) على أن: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين، أو بغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بهما معاً، كل من أفصح عن بيانات شخصية حساسة دون إذن أو سند نظامي". كما نصّت المادة (٣٦) على فرض غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال على كل من يخالف أحكام النظام الأخرى المتعلقة بجمع البيانات أو معالجتها أو الإفصاح عنها بغير وجه حق. وقد خولت المادة (٣٧) الجهة المختصة يتولى الموظفون أو العاملون -الذين يصدر بتسميتهم قرار من رئيس الجهة المختصة- ضبط المخالفات المنصوص عليها في النظام أو اللوائح .

ومن منطلق أن العقوبات القانونية المقررة في النظام تلعب دوراً محورياً في ضمان الالتزام بمتطلبات الحوكمة الرقمية وحماية الحقوق الفردية؛ إذ تشمل غرامات تصل إلى ٥ ملايين ريال سعودي أو أكثر في حالات التكرار، وسنوات حبس محتملة في حالات الإفصاح غير المشروع عن بيانات حساسة. ومع ذلك، لا تزال الجهات الحكومية السعودية تواجه تحديات جوهرية في تنفيذ هذا النظام القانوني، من بينها

^١ المزيني، عبد العزيز بن أحمد، (٢٠٢٣)، موافقة صاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته في النظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة"

مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهما الأشراف، العدد السابع والعشرون لسنة ٢٠٢٣، ص ٣٥٢٤.

^٢ نظام حماية البيانات الشخصية لسنة ٢٠٢١، المملكة العربية السعودية، مجلس الخبراء بمجلس الوزراء.

ضعف الوعي المؤسسي، نقص البنية التحتية التقنية، تعقيد نقل البيانات العابرة للحدود، وغياب السياسات والإجراءات الواضحة داخل بعض الهيئات. لذلك، يستهدف هذا البحث دراسة دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية السعودية، وتحليل التحديات التي تقف في طريق التنفيذ الفعلي، وذلك بغرض اقتراح توصيات عملية لتعزيز الحوكمة الرقمية وتحسين الفاعلية التنظيمية.

أولاً: مشكلة البحث.

تُعد خصوصية البيانات الشخصية من الحقوق الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية، وقد حظيت باهتمام متزايد على الصعيدين الدولي والمحلي، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع والانتشار الواسع للتقنيات الحديثة في الفضاء الإلكتروني. وقد تم تكريس هذا الحق منذ وقت مبكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، ثم في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ بموجب المادة (١٧)، التي تؤكد على حماية الأفراد من التدخل التعسفي في خصوصياتهم. ومع تطور التكنولوجيا وظهور مفهوم الخصوصية المعلوماتية أو البيانات الشخصية الرقمية، أصبح من الضروري تعزيز الآليات القانونية التي تكفل حماية هذا الحق في البيئة الرقمية الحديثة من أي اعتداءات على هذه البيانات تمثل خطورة معلوماتية، فلذلك باتت عملية المعالجة ذاتها أول خطوة في الحفاظ على البيانات ،

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى أنظمة قانونية فعّالة تضمن حماية البيانات الشخصية، لا سيما في الجهات الحكومية التي تتعامل مع كمّ هائل من البيانات الحساسة. وعلى الرغم من وجود نظام لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، والتي قامت بإصدار نظام حماية البيانات الشخصية بصيغته الأولى بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ، إلا أن التحديات المرتبطة بتنفيذه لا تزال قائمة، خصوصاً فيما يتعلق بمدى فاعلية العقوبات القانونية في ردع المخالفات وتحقيق الالتزام. ومن هنا تتبّع مشكلة البحث في دراسة مدى فاعلية العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية السعودية، وتحليل التحديات التي تعيق التطبيق الفعلي

^٢ صالح عوض منصور الجعيد، ٢٠٢٥، الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، مجلة الأندلس

للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١١٤٤، مج ١٢، ص ١٤٨.

لهذا النظام، بهدف الوصول إلى توصيات تسهم في تحسين مستوى الامتثال القانوني وضمان حماية خصوصية الأفراد في البيئة الرقمية.

ثانياً: تساؤلات البحث

السؤال الرئيسي: ما دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية، وما أبرز تحديات تطبيقها في الجهات الحكومية السعودية؟

ويتفرع منه التالي:

- ١- ما هو الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية؟
- ٢- ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه الجهات الحكومية في تنفيذ العقوبات الخاصة بانتهاك نظام حماية البيانات الشخصية؟
- ٣- ما هو دور العقوبات القانونية في تعزيز الالتزام بتطبيق نظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية؟

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث لتسليط الضوء حول دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية، بالإضافة للسعى للتعرف على تحديات تطبيق هذه العقوبات في الجهات الحكومية السعودية، ولذلك يسعى البحث للتعرف على:

- ١- الإطار المفاهيمي والقانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية.
- ٢- التحديات القانونية التي تواجه الجهات الحكومية في تنفيذ العقوبات الخاصة بانتهاك نظام حماية البيانات الشخصية.
- ٣- دور العقوبات القانونية في تعزيز الالتزام بنظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية.

رابعاً: أهمية الموضوع

يُعد وجود سياسة خصوصية واضحة من أبرز الضمانات التي تسبق عملية معالجة البيانات الشخصية، وذلك استناداً إلى ما نصّت عليه المادة الثانية عشرة من نظام حماية البيانات الشخصية. إذ أوجب النظام على جهة التحكم - وهي أي جهة عامة أو أي شخصية طبيعية أو اعتبارية خاصة تحدد الغرض من معالجة البيانات ووسيلتها سواء قامت بها بنفسها أو من خلال جهة معالجة - أن تعتمد سياسة خصوصية شاملة ومتكاملة تكفل حماية البيانات الشخصية، وأن تُتاح هذه السياسة للأفراد المعنيين قبل جمع بياناتهم. ويهدف ذلك إلى تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في الموافقة أو الرفض على معالجة بياناتهم عن علمٍ ودراية، وعدم التعدي على ذلك الحق وانتهاك خصوصية البيانات، فلذلك فقد فرض الشرع القانوني العديد من العقوبات القانونية لمعاقبة منتهكي خصوصية البيانات الشخصية.

فمن هذا المنطلق تكمن أهمية البحث في ظل التوجه الوطني نحو التحول الرقمي وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية، وهو ما تجسّد في قرار مجلس الوزراء رقم (٨) بتاريخ ١٤٤٤/٧/٤هـ، المتضمن إنشاء هيئة الحكومة الرقمية، بهدف تحقيق التكامل وتقديم خدمات عالية الجودة. ومع هذا التحول، برزت تحديات جديدة تتعلق بأمن المعلومات، وعلى رأسها الاعتداء على خصوصية البيانات الشخصية، والذي يُعد من أبرز المخاطر التي تواجه إدارة أمن المعلومات في البيئة الرقمية الحكومية. وفي ظل سعي المملكة إلى ترسيخ مبادئ حوكمة البيانات، وإنشاء بيئات حوسبة سحابية موثوقة، أصبح من الضروري التدخل النظامي لضمان حماية الأمن السيبراني الوطني، من خلال إعداد قواعد قانونية واضحة ومنظمة تكفل حماية الخصوصية المعلوماتية. ويُعد نظام حماية البيانات الشخصية أحد أبرز هذه الأدوات النظامية، حيث يهدف إلى تنظيم جمع ومعالجة البيانات، وضمان عدم إساءة استخدامها .^٤

وتزداد أهمية هذا البحث بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه العقوبات القانونية في تعزيز الالتزام بتطبيق هذا النظام داخل الجهات الحكومية، لا سيما في ظل التحديات التي قد تعيق التنفيذ الفعّال. كما أن تعزيز كفاءة وسلامة مركز المعلومات الوطني، التابع لوزارة الداخلية، يتطلب إطاراً قانونياً

^٤ نجود بنت علي بن محمد السعودي، (٢٠٢٤)، الحماية النظامية للخصوصية المعلوماتية- دراسة تحليلية، مجلة قضاء - مجلة علمية محكمة، ٣٤٤. ص ٥٥٨.

صارماً يضمن حماية الأصول الرقمية الحكومية، ويُسهّم في استقرار المعاملات الإلكترونية، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة.

خامساً: منهج البحث

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُستخدم لدراسة الظواهر القانونية والإدارية من خلال تحليل النصوص والتشريعات ذات الصلة، وتفسير المعطيات المرتبطة بموضوع حماية البيانات الشخصية. وقد تم توظيف هذا المنهج في تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بدور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية السعودية، مع التركيز على التحديات التي تواجه عملية التطبيق الفعلي لهذا النظام. ذلك بهدف الوصول إلى فهم شامل للواقع التطبيقي، واستخلاص النتائج والمقترحات التي تسهم في تحسين فعالية تنفيذ النظام وتعزيز الامتثال القانوني في الجهات الحكومية.

سادساً: حدود البحث

١. الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على دراسة دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تحديات التنفيذ داخل الجهات الحكومية. ولا يتناول البحث الجوانب الفنية أو التقنية لأمن المعلومات إلا في حدود ارتباطها بالتنفيذ القانوني للعقوبات.

٢. الحدود المكانية: تقتصر البحث على الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية بمختلف قطاعاتها، بوصفها الجهات الرئيسة المسؤولة عن تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية.

٣. الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من صدور نظام حماية البيانات الشخصية في عام ٢٠٢١م حتى العام الحالي، وهي المرحلة التي شهدت بداية تطبيق النظام وتفعيل لوائحه التنفيذية، وما تبع ذلك من تحديات في التطبيق العملي للعقوبات.

سابعاً: الدراسات السابقة.

١-دراسة (صالح عوض منصور الجعيد، ٢٠٢٥) بعنوان الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، هدفت الدراسة لمناقشة ودراسة موضوع الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي، وتحديد الأطر القانونية لتلك البيانات وأهميتها في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين القوانين الإجرائية (كالقانون السعودي والمصري والفرنسي)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها :

١-تشديد الجزاء في حالة العودة عن طريق جعل السجن وجوبي حتي يتم ردع من خالف النظام واعتدى على الخصوصية وبيانات الناس الشخصية أكثر من مرة .

٢-الأخذ بنظام الإغفاء من الجزاء لو تم مخالفة النظام لمن قام من الفاعلين بالإبلاغ وأفاد هذا الأخير البلاغ في الكشف عن الجريمة.

٣- يُقيد قانون حماية البيانات الشخصية مدة حفظ البيانات لفترة زمنية محددة، مثل شهر أو سنة، ويجوز تجديد هذه المدة من قبل السلطة المختصة إذا لم يتحقق الهدف والغاية من جمع البيانات. ويُمنع استغلال البيانات المحفوظة خلال هذه الفترة لأي غرض غير الهدف الأصلي، كما يُحظر استخدامها أو معالجتها بطريقة غير قانونية.

٢- دراسة (عبد الله بن عبد الرحمن التريكي، ٢٠٢٥) حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، تهدف الدراسة إلى تنظيم عملية معالجة البيانات الشخصية، بالإضافة لتوضيح المخاطر

° صالح عوض منصور الجعيد، ٢٠٢٥، الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ١١٤٤، مج ١٢.

المحتملة التي تواجه هذه البيانات أثناء المعالجة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :^٦

- ١- أن نظام حماية البيانات الشخصية السعودي يركز على حماية البيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين فقط دون أن يشمل الأشخاص المعنوية.
- ٢- إن المنظم السعودي لم يحدد أنواع البيانات الشخصية في نص المادة الأولى من النظام، حيث أشار إلى غير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.

توصي الدراسة المشرع السعودي بوضع معايير فنية موحدة لضمان حماية البيانات أثناء معالجتها أو نقلها، بما في ذلك استخدام تقنيات التشفير وإخفاء الهوية، وفقاً لأفضل الممارسات الفنية المعتمدة.

٢-دراسة (نجود بنت علي بن محمد السعودي، ٢٠٢٤) بعنوان الحماية النظامية للخصوصية المعلوماتية- دراسة تحليلية، هدفت الدراسة لإيضاح أبرز أهداف حماية المنظم السعودي للخصوصية المعلوماتية ومعرفة صور انتهاكها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج نذكر منها :

١-يشكل انتهاك الخصوصية المعلوماتية تهديداً مباشراً للفرد وأمن وطنه، ويجب وضع ضوابط للحد من هذه الانتهاكات من خلال دراسة متعمقة لأشكالها، درءاً لوقوعها. ومن أبرز صور هذه الانتهاكات : التتصت غير المشروع على الآخرين، والتشهير بهم، والاستيلاء على الأموال أو الأصول المعلوماتية، والدخول غير المشروع إلى الأنظمة والبرمجيات.

٢-تتطلب النظم والبرمجيات أمناً معلوماتياً فعالاً ليؤدي الفضاء الرقمي دوره الإيجابي، وإلا فإن عدم وجود هذا الأمن يؤدي إلى تفشي الجرائم الرقمية التي تستوجب العقوبة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف،

^٦ عبد الله بن عبد الرحمن التريكي، (٢٠٢٥) حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج ١١، ٣٤.

^٧ نجود بنت علي بن محمد السعودي، (٢٠٢٤)، الحماية النظامية للخصوصية المعلوماتية- دراسة تحليلية، مجلة قضاء - مجلة علمية محكمة، ٣٤٤.

سنّ المشرّع عدة عقوبات قانونية رادعة لحماية الخصوصية المعلوماتية ومنع التعدي عليها، من أبرزها السجن والغرامة.

كما توصي الدراسة لتعزيز قيادة المملكة العربية السعودية في مجال أمن المعلومات وضمان استمراريته، يُقترح على الجهات المختصة اعتماد تعريف مفهوم "البيانات الحساسة" كما ورد في لائحة الضوابط الأساسية للأمن السيبراني، لما يتميز به من شمولية ودقة في تحديد المقصود. كما يُنصح بضم هذا التعريف ضمن سياسات حوكمة البيانات الوطنية لتحقيق وضوح علمي ودقة عملية في التعامل مع البيانات الحساسة.

دراسة (شيماء علوان حسن، ٢٠٢٤) الصعوبات القانونية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات القانونية التي تواجه مكافحي الجريمة الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن محل الجريمة الإلكترونية هو المعطيات والمعلومات المخزنة على الحاسب الآلي، والتي يمكن أن يكون المستهدف الأساسي للجريمة نفسها. لأن الجرائم إما أن تقع على الكمبيوتر ذاته أو بواسطته، وذلك باعتباره محل الجريمة تارة أخرى على محل آخر وهو المعلومات والمعطيات الإلكترونية، وتوصلنا إلى أن المصالح الواجب حمايتها جنائياً في إطار التجريم الإلكتروني هي حماية حق السرية وحرمة الحياة الخاصة وحماية حق الملكية الإلكترونية .

دراسة (فهد بن عايد الشمري، ٢٠٢٣) بعنوان " الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم البيانات الشخصية في النظام السعودي، والتعرف على العقوبات النظامية في مخالفة حماية البيانات الشخصية التي وضعها المنظم السعودي، واعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول للمعلومة وتحليلها، وتوصلت الدراسة أن النظام السعودي اعتنى بالبيانات الشخصية عن طريق ثلاث تشريعات رئيسة وهي نظام الأحوال المدنية ونظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى المساندة كنظام الإجراءات الجزائية ووثيقة حقوق المرضى وغيرها، ولذلك توصي الدراسة

^٨ شيماء علوان حسن، (٢٠٢٤) الصعوبات القانونية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج ٥، ع ١٠٤.

بضرورة إيجاد فرع لجهة التحكم في الوزارات الرئيسية لتكون مسؤولة ومراقبة لعمليات جمع البيانات الشخصية .

٩

دراسة كريكت (٢٠١٩) بعنوان "حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي: المخاطر والتحديات"، هدفت إلى التعرف على أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه خصوصية المستخدمين في بيئة الفضاء الرقمي، والتي تتمثل أساساً في سوء استخدام البيانات الشخصية واستغلالها لأغراض تجارية أو سياسية أو غيرها من الأغراض غير المشروعة. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إقرار تدابير قانونية صارمة تشكل أداة وقائية وتنظيمية لحماية الخصوصية الرقمية، باعتبار أن التشريعات الوطنية تمثل الوسيلة الرادعة لأي سلوك يمس حقوق الأفراد وحياتهم. كما أكدت الدراسة على أهمية رفع الوعي الرقمي لدى المستخدمين وتحذيرهم من المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء استخدام تطبيقات ومواقع الفضاء الرقمي، بما يساهم في تعزيز ثقافة الأمان والخصوصية في البيئة الرقمية .

دراسة (إيمان بنت محمد علي عادل عزام، ٢٠١٨)، عقوبة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية "دراسة تأصيلية مقارنة"، هدفت الدراسة للتعرف على العقوبة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التأصيلي الذي يصف المواد المتعلقة بالعقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وتكييفها قانوناً، ثم التأصيل الشرعي لأحكام العقوبات المذكورة بالرجوع لنصوص وأحكام الفقه الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى :

١- أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، يتوافق مع القواعد العامة في النظام العقابي الشرعي، راعي النظام تنوع العقوبة نوعاً وقدرًا، وحدد النظام الحد الأعلى في كل جريمة، وترك الحد الأدنى لتقدير القضاء بما يراه كافياً في ردع الجاني، بما يتناسب مع شخصية الجاني وظروف الجريمة، وبذلك يوازن

^٩ الشمري، فهد بن عايد، (٢٠٢٣)، الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٤٣.

كريكت، عائشة، (٢٠١٩)، حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي: المخاطر والتحديات، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ١٨، العدد الثاني .

بين منح القاضي المساحة الكافية للاجتهاد مع ضمان عدم التعدي أو المبالغة، وتحقيق قدراً من توحيد الأحكام القضائية في الجرائم المتشابهة.

٢- شدد المنظم العقوبة في حال توافر ظروف نص عليها، يكون فيها الضرر أعظم والمجرم أشد خطورة، وسن النظام عقوبتين تكميلية هما المصادرة أو الإغلاق، وقد تبني النظام مبدأ العقوبة العامة أو المساواة فيها.

التعليق على الدراسات السابقة.

تُظهر الدراسات السابقة اهتماماً متزايداً بالحماية الجزائية للبيانات الشخصية والجريمة الإلكترونية في النظام السعودي، مع التركيز على الأطر القانونية والعملية للتعامل مع هذه الجرائم. فقد تناولت دراسة **صالح عوض منصور الجعيد (٢٠٢٥)** موضوع الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في المملكة، من خلال دراسة مقارنة مع القوانين المصرية والفرنسية، ولذلك تؤكد على الاهتمام الكبير بتعزيز الردع وحماية خصوصية الأفراد في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات. أما دراسة **عبد الله بن عبد الرحمن التريكي (٢٠٢٥)**، فقد ركزت على المخاطر المحتملة التي قد تواجه البيانات أثناء المعالجة، وأشارت إلى أن النظام السعودي يقتصر على حماية البيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين دون المعنوية، مع غياب تحديد دقيق لأنواع البيانات الشخصية في النصوص القانونية. في الوقت نفسه، أظهرت دراسة **نجد بن علي بن محمد السعودي (٢٠٢٤)** أهمية حماية الخصوصية المعلوماتية، حيث تعتبر انتهاكات الخصوصية تهديداً مباشراً للفرد وأمنه الوطني. وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة وجود أنظمة وبرمجيات قوية للأمن المعلوماتي، ودعت إلى اعتماد تعريف شامل للبيانات الحساسة في سياسات حوكمة البيانات الوطنية، بما يعزز وضوحاً علمياً ودقة عملية في التعامل مع البيانات الحساسة. بالإضافة إلى دراسة **شيماء علوان حسن (٢٠٢٤)** قدمت تحليلاً للصعوبات القانونية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، مؤكدة على أن محل الجريمة يتمثل غالباً في المعلومات والمعطيات المخزنة على الحاسب، وأن المصالح الواجب حمايتها تشمل حق السرية وحرمة الحياة الخاصة وحقوق الملكية الإلكترونية، ما يعكس التحديات القانونية المرتبطة بتحديد الجريمة ومجالات حمايتها. وأخيراً، سلطت دراسة **إيمان بنت محمد علي عادل عزام (٢٠١٨)** الضوء على العقوبات في نظام مكافحة جرائم

المعلوماتية، مؤكدة على توافق النظام مع القواعد العامة للنظام العقابي الشرعي، مع مراعاة تنوع العقوبات وفقاً لخطورة الجريمة وظروفها، وترك هامش للقاضي لتقدير الحد الأدنى للعقوبة، مع فرض عقوبات تكميلية مثل المصادرة أو الإغلاق لتعزيز الردع وتحقيق العدالة.

ولعل أهم ما يميز الدراسة الحالية بعنوان "دور العقوبات القانونية في تعزيز تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية: دراسة تحديات التنفيذ في الجهات الحكومية السعودية" هو أنها تتجاوز تحليل النصوص القانونية لتسليط الضوء على تحديات التنفيذ الفعلي للعقوبات في الجهات الحكومية. بينما ركزت الدراسات السابقة على الجوانب النظرية والتنظيمية للبيانات والجريمة الإلكترونية، تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم مدى فاعلية العقوبات القانونية في تحقيق حماية حقيقية للبيانات الشخصية، واستكشاف العقبات العملية التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق هذه العقوبات، ما يجعلها إضافة مهمة لفهم العلاقة بين القانون والواقع التنفيذي.

ثامناً: خطة البحث

من أجل تحقيق هدف البحث وحل مشكلته تم تقسيم البحث إلى التالي :

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لحماية البيانات الشخصية

المبحث الثاني: التطور التشريعي لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

الفصل الثاني: التحديات القانونية في تنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية داخل الجهات الحكومية.

المبحث الأول: التحديات التنظيمية والمؤسسية

المبحث الثاني: التحديات التقنية والبشرية في التطبيق

الفصل الثالث: دور العقوبات القانونية في تعزيز الالتزام بنظام حماية البيانات الشخصية.

المبحث الأول: الإطار القانوني للعقوبات في نظام حماية البيانات الشخصية

المبحث الثاني: أثر العقوبات القانونية في تعزيز حماية البيانات داخل الجهات الحكومية

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

قائمة المصادر.

١. الشمري، فهد بن عايد، (٢٠٢٣)، الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع٤٣.
٢. شيماء علوان حسن، (٢٠٢٤) الصعوبات القانونية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج٥، ع١٠.
٣. صالح عوض منصور الجعيد، ٢٠٢٥، الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١١٤، مج١٢.
٤. عبد الله بن عبد الرحمن التريكي، (٢٠٢٥)، حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج١١، ع٣٤.
٥. كريكت، عائشة، (٢٠١٩)، حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي: المخاطر والتحديات، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ١٨، العدد الثاني .
٦. المزيني، عبد العزيز بن أحمد، (٢٠٢٣)، موافقة صاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته في النظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة" مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف، العدد السابع والعشرون لسنة ٢٠٢٣.
٧. نجود بنت علي بن محمد السعودي، (٢٠٢٤)، الحماية النظامية للخصوصية المعلوماتية- دراسة تحليلية، مجلة قضاء - مجلة علمية محكمة، ع٣٤.
٨. موسي، منور، وفريد، بلعدي فريد، (٢٠٢٥)، التحديات القانونية لحماية البيانات الشخصية في سياق الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن.
٩. باسل فايز حمد والعدوان ممدوح حسن مانع، (٢٠٢٢)، الحماية الجنائية لخصوصية البيانات الشخصية الرقمية: دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
١٠. العجمي، أحمد محمد، (٢٠٢٣)، الحق في خصوصية البيانات الشخصية وضمانات حمايتها في عصر التحول الرقمي: دراسة تحليلية في النظام السعودي. الإدارة العامة.